بحث عن

مؤشرات تحقيق الحماية الاجتماعية للعشوائيات

إعداد الدكتور

حسام وجية شاهين شاهين شرف

المعهد العالي للخدمة الأجتماعية بالمنصورة

مقدمـة

يسعى أى مجتمع إلى إحداث تنمية اجتماعية شاملة بهدف الوصول إلى التغيير المطلوب من أجل الأرتقاء بالمجتمع ككل ، حيث تعتبر التنمية الاجتماعية عملية شاملة ولابد أن يشارك فيها الجميع ، وان تكون منسقة تنسيقاً جيداً، لأن سياسات التنمية يجب ان تكون متكاملة بهدف الحد من الفقر وتحقيق الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع، من خلال تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات وتجنب التكرار والتضارب بين السياسات والتعزيز والتناغم بين تلك السياسات والتحلي بالشفافية والمصدقية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع .

وتتمثل أهمية وضع السياسة الاجتماعية المتكاملة وتنفيذها على مستوى المجتمع ككل في أنها تحقق الأمن القومي والإقتصادي والإجتماعي، وتساعد على مواجهة الفقر ، كما تساعد على مواجهة التحديات الخارجية الناتجة عن الآثار التي تحدثها المتغيرات العالمية المعاصرة والمتمثلة فى العولمة والازمة الاقتصادية الحالية .

وفى إطار ذلك عقدت " إسكوا " ووزارة التضامن الإجتماعى المصرية (المؤتمر الوطنى للسياسة الاجتماعية المتكاملة) فى مصر بهدف مساعدة مصر على وضع سياسة إجتماعية متكاملة تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الحماية الإجتماعية ، وتتوافق مع إمكانيات ومشكلات المجتمع المصرى .

وتركز السياسة الاجتماعية المتكاملة على أستهداف الفئات الأولى بالرعاية والمتمثلة فى الفقراء والفئات المهمشة، وذلك من خلال إجراء مسح إجتماعى لتحديد تلك الفئات والمناطق التى تعيش فيها، وذلك بهدف تنمية وتطوير القرى الاشد فقراً عن طريق إمدادها بالخدمات الاساسية اللازمة لنمو تلك القرى .

لذا تتمثل القضية هنا في الوقوف على مدى فاعلية سياسات التنمية المتكاملة للحد من الفقر وتحقيق الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية (الفقراء ـ المهمشين) من سكان المناطق العشوائية .

وعلى ذلك خصصت هذه الدراسة لعرض ومناقشة وتحليل مفاهيم الحماية الاجتماعية ثم نلقى الضوء على مراحل تطور الحماية وتشكيل شبكة الأمان الاجتماعى في مصر وتوضيح الأسس المنهجية لتشكيل شبكة الحماية والأهداف والقضايا التي تتضمنها محاور السياسة الاجتماعية المتكاملة ثم الحاجة إلى الحماية

الاجتماعية الأولى بالرعاية في ظل العولمة وأشكال سياسات الأمان الاجتماعى في مصر ثم نلقى الضوء على التدابير الخاصة بشبكة الأمان الاجتماعى والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالمساعدة وأخيراً التوصل إلى استراتيجيات الحد من الفقر والحاجة إلى الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.

أولاً : مدخل ومقدمة للمشكلة:

تعد قضية التهميش أحد أكثر القضايا إثارة للجدل بالنسبة لقضايا السياسة الاجتماعية ، خاصة وأنها تتعلق بالفئات الضعيفة أو الفقيرة ، والتي تعجز قدراتها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تتواكب وتنسجم مع تلك التغيرات . إن الواضح للعيان أن هناك في كل مجتمع إنساني فئات مهمشة لا يتم استيعابها في عملية التنمية ، بحكم ظروف تاريخية أو ثقافية أو جغرافية، وهذه الفئات المستحقة للحماية سواء بشكل دائم (المعاقين – المسنين) أو بشكل مؤقت (العاطلين – الأطفال) أو بشكل محدد وخاص و قاطعي (المرأة المعلية – أصحاب المشروعات متناهية الصغر) ، هذه الفئات يتم استهدافها وحمايتها في معظم دول العالم(1).

حيث تعد الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة ضرورة في أي مجتمع وذلك لأن منافع النمو لا تصل إلي الجميع بدونها ، ولا يملك الناس نفس القدرة للتغلب علي الأخطار ، غلي جانب أن القضايا علي الفقر أصبح ضرورة ملحة ، فالحماية الاجتماعية هي في مقدمة جدول أعمال النمو الاجتماعي حاليا (2) وعلي ذلك : فإنه من الضروري أن ينظر إلي الأمان الاجتماعي للفئات المهمشه علي أنه واجب مجتمعي للمجتمع تجاه تلك الفئات ، ذلك الواجب الذي يقتضي الاهتمام بوضع وتطوير السياسات التي من شأنها مواجهة قضايا الفقر والإهمال الذي تعاني منه تلك الفئات ، ويساهم في توفير الحماية الاجتماعية من مخاطر الفقر والمرض والعوز . وبالتالي فإن القضية الرئيسية تتمثل في مدي ملائمة وفاعلية سياسات الأمان الاجتماعي التي تتعلق بالفئات المهمشة ، ومدي واقعية تلك السياسات في ضوء الراهن ، والتغيرات التي ألمت بجميع مناحي الحياة والتي كان أخرها الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي يتوقع الخبراء أن تمتد آثارها علي شتي المجالات وبصفة خاصة المجال الاجتماعي الذي يتعلق بالبشر، هل سياسات الأمان الاجتماعي بما تشتمل عليه من سياسات خاصة بالضمان الاجتماعي والتأمين والمساعدات الاجتماعية ذات جدي بالنسبة للفئات المهمشة في الوقت الراهن ، هل شبكات الأمان الاجتماعي بكل ما تحتويه من سياسات لمساعدة الفئات المهمشة ، والضعيفة يمكن أن تؤتي ثمارها المرجوة منها ، أم أنها تحتاج إلي مزيد من التعديل والتغير حتى تستطيع أن تحقق الهدف منها، هل سياسات الدعم الذي يقدم للفئات المهمشة علي درجة مناسبة من الكفاءة والفاعلية ، أم أنه يحتاج إلي مزيد من التطور والتحسين والاستهداف ، وهل يمكن إلغاء الدعم كما ينادي به البعض أم أنه ضرورة يجب الأخذ بها مع الوضع في الاعتبار ضرورة الاتجاه نحو الاستهداف للفئات المهمشة والأكثر احتياجا.

وحتى يتثني عرض القضية بشيء من الموضوعية فإن هناك مجموعة من المحاور الرئيسية التي سوف يتم من خلالها تناول تلك القضية :-

1- ما هية سياسات الأمان الاجتماعي للفئات المهمشة .

2- أهمية الحاجات لصياغة سياسات للأمان الاجتماعي .

3- تداعيات سياسات الإصلاح الاجتماعي علي الفئات المهمشة .

4_ أهمية حماية الفئات المهمشة وتمكينها .

5_ ظاهر الفقر والحاجة إلي الحماية الاجتماعية في ظل العولمة .

أشكال سياسات الأمان الاجتماعي في مصر :

أ- شبكة الأمان التقليدية

ب- شبكة الأمان الحديثة .

ج- سياسات متنوعة للفئات المهمشة .

ثانيا: مفاهيم الحماية الاجتماعية :

يقصد بالأمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية مجموعة البرامج التي تشمل التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية في مجال التأمينات والشئون الاجتماعية ، كما تري وجهة نظر أخري أن الحماية الاجتماعية لها شقان:

الأول : مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات في إدارة المخاطر الاقتصادية ، بمعني أن هذه حالات الطوارئ يفترض أن تقوم برامج الحماية الاجتماعية بتوفير الأمن والأمان للأسرة .

الثاني : تقديم المساعدة والمساندة التي يحتاجها الفقراء بشكل دائم مثل معاش الضمان والمساعدة الضمانية الشهرية المستديمة .

إن أنشطة الحماية الاجتماعية وبرامجها تستهدف تقليل المخاطر التي تعتر برفاهية الأسرة وحمايتها، والتخفيف من آثار هذه المخاطر، وتساعد علي تقليل الفقر عن طريق تقليل أثار المتغيرات المفاجئة للدخل، فعندما يصاب رب الأسرة بمرض يقعده عن العمل ، أو يحدث له شيء يغير من دخل الأسرة بالسلب، هنا يبرز دور برامج الحماية الاجتماعية للتقليل من هذه الأضرار وحماية الأسرة .

وقد يتم في هذا الإطار تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية من خلال استثمار طويل الأمد، عن طريق برامج الصندوق الاجتماعي مثلا ، أو برامج مختلفة أخري مثل القروض متناهية الصغر، التي تحاول أن تستثمر في الأسرة .

وفي هذا الصدد: هناك عدة مستويات لإدارة تلك المخاطر، أو مساعدة الأسر والأفراد لإدارة المخاطر والتقليل من آثارها السلبية ، اعتمادا علي تحديد الهدف من إدارة المخاطر، فإذا كانت إدارة المخاطر تستهدف تقليل المخاطر التي تقابل الأسر المهمشة والضعيفة والقضاء عليها، فعادة ما تقوم الدولة بذلك الدور لأنها هي التي تستطيع أن تقوم بذلك، من خلال المعاشات الدائمة وشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج مساعدة المعوقين(1) .

أما إذا كان الهدف هو الحماية من آثار المخاطر الاقتصادية من المفترض أن تقوم الجمعيات الأهلية بهذا الدور، لأن الجمعيات الأهلية هي الأقدر علي معالجة تلك المشاكل من خلال : تصمم وسائل للادخار للفقراء وتوفير قروض متناهية الصغر وتوفير خدمات قانونية لحماية الفقراء ، أما المستوي الثالث للتعامل مع المخاطر فيقوم علي الفرد نفسه أو أسرته ، من خلال أدوات من قبل : القتراض بالاستفادة من العلاقات الشخصية والشبكات الاجتماعية ، والهجرة للبحث عن فرص عمل وإيجاد أعمال جانبية .

حيث إن شبكة الأمان الإجتماعي تمثل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف أثر الفقر على أكثر الجماعات ضعفا ومساعدة الفقراء من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات الأساسية وتشمل برامج الحماية الإجتماعية نطاقا واسعا من أشكال التدخل بحيث تشمل المخططات الإسهامية التي يتسني للشعوب من خلالها الإسهام في مقاومة المخاطر المعاشات وتامينات البطالة وبرامج التوظيف والتحويلات النقدية والتحويلات المرتبطة بالأزمات والتحويلات المرتبطة بالتأمينات) (1)

مفهوم الحماية الاجتماعية:

يقصد بالحماية الاجتماعية مجموعة البرامج التي تشمل التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية في مجال التأمينات والشئون الاجتماعية، كما ترى وجهة نظر أخرى أن الحماية الاجتماعية لها شقان :

الأول : مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات في إدارة المخاطر الاقتصادية ، بمعنى أنه في حالات الطوارىء يفترض أن تقوم برامج الحماية الاجتماعية بتوفير الأمن والأمان للأسرة .

الثاني : تقديم المساعدة والمساندة التي يحتاجها الفقراء بشكل دائم مثل معاش الضمان والمساعدة الضمانية الشهرية المستديمة .

ثالثاً: مراحل تطور الحماية الاجتماعية :

الحماية الاجتماعية Social Protection تعبر عن مجموعة من السياسات والبرامج الرامية للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل ، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ، وتعزيز قدراتها على حماية أنفسهم ضد المخاطر وإنقطاع أو فقدان الدخل والحماية الاجتماعية تتكون من عناصر رئيسية هي أسواق العمل ، التأمين الإجتماعي، المساعدة الاجتماعية ، والمنطقة إستنادا لمخططات حماية المجتمعات المحلية والحماية الطفل ، وتعد نظم الحماية الإجتماعية بمثابة آليات وتدابير مؤسسية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الإجتماعية أو لتخفيف آثارها بمجرد وقوعها [2].

وقد مرت الحماية الإجتماعية بمراحل تطور حيث إن حاجة الإنسان للحماية الإجتماعية قديمة منذ أن ظهرت المجتمعات الإنسانية في جميع مراحل تطورها بما يتناسب وظروف كل مرحلة من مراحل التطور والتي سارت كما يلي:

(1) تطور الحماية الاجتماعية :

- إذا نظرنا إلى ظهور الحماية الإجتماعية في أوروبا والعالم الصناعي بصفة عامة يمكن أن نلاحظ أن الحماية الاجتماعية ليس لديها إرتباط ملموس بين مستويات التصنيع وإدخال نظم الضمان في وقت متأخر مثل ألمانيا هي أول البلدان الإجتماعية التي وضعت خطط التأمين لتغطية العمال ضد المخاطر الاجتماعية والأساس المنطقي وكان ذلك لضمان الولاء والإستقرار والتماسك للدولة والحفاظ على كرامة الإنسان والحفاظ على القوى العاملة في المجتمع الصناعي وبدأت بالتأمين ضد المخاطر الإجتماعية والتأمين الصحي وتأمين إصابات المهنة والتأمين ضد الشيخوخة ، وفي عام ١٨٨٠م تم إنشاء نظام المساعدات الإجتماعية وقدمت أربعة قوانين السياسة المساعدات العامة والرعاية الطبية المجانية للمحتاجين وفي عام 1893م صدر قانون للمسنين والمعاقين غير قابلي الشفاء وبعد ذلك صدر قانون مساعدة النساء الحوامل والأسر الكبيرة وهذه القوانين لم تأخذ الشكل التقليدي المتمثل في المعونة أو الإحسان ولكن تلف في إطار سياسة وقوانين جديدة للحماية الاجتماعية وأيضا لا تهدف إلى القضاء على الفقر فقط ولكن تهدف إلى تغطية المخاطر المحددة في قانون الحماية السابق ذكرها .. [1]
- وفي عام 1960م بدأت أولى نظم الحماية الإجتماعية في طريقها سعيا الإشباع احتياجات الأفراد وكانت تقدم في صورة رعاية صحية واجتماعية للاسر والعائلات، والاهتمام بالمرأة والعدالة بين الجنسين وتم إنشاء نظام معاشات الشيخوخة وفي عام 1966م تم إنشاء برنامج دعم الغذاء ليقدم وجبات الطعام والمكملات الغذائية إلى المواطنين الذين هم عرضه لسوء التغذية ، والفقراء والأسر ذات الدخول المنخفضة والفئات الضعيفة والأطفال وتقديم الدعم للأشخاص المعوقين والعمل والعمال وتقديم الدعم الإجتماعي للفئات الفقيرة بالإضافة إلى برامج التأهيل الطبي ودعم المعوقين وبرامج التأهيل المجتمعي). (2)

وخلال الفترة بين عام ١٩٨٠م : ١٩٩٠م إرتفعت معدلات البطالة والفقر والضعف وعرف بإسم العقد الضائع وبعد ١٩٩٠م خضعت الحماية الإجتماعية التحول هام ولاسيما في البلدان النامية على خلفية الأزمات الإقتصادية والتكيف الهيكلي والعولمة على نحو متزايد ، حيث ظهرت كنموذج في التركيز على المخاطر الإجتماعية والضعف ومواجهة القيود التي يواجهها

الفقراء في الإستفادة من الخدمات الإقتصادية وأخفت الحماية الإجتماعية ثلاث وظائف رئيسية تمثلث في التالي): [1]

المساعدة على حماية المستويات الأساسية من الإستهلاك بين الأفراد الذين يعيشون في فقر أو في خطر الوقوع في براثن الفقر.

تسهيل الاستثمار في الأصول الإنتاجية الأخرى والبشرية التي وحدهايمكن أن توفر طرق إستمرار الفقر بين الأجيال. تعزيز الأفراد الذين يعيشون في فقر حتى يستطيعوا التغلب على محنتهم.

وفي عام ١٩٩٧ م حدثت الأزمة المالية والإقتصادية التي ضربت شرق آسيا مما أدت إلى تزايد معدلات العمالة وتزايد انهيار العملات وتضاعلت الدخول مما ترتب على ذلك إرتفاع معدلات الفقر والحرمان والآلام للأفراد والأسر نتيجة الأزمة مما كان له أثر في ضرورة إنشاء مؤسسات قوية ومستقرة ومباشرة لتقليل ومنع خطر الفقر والضعف والحماية لكافة الأفراد ، حيث أصبحت الحماية الإجتماعية في هذه الفترة عنصرا رئيسا من عناصر سياسة التنمية الإجتماعية وتسعى إلى تعزيز قدرة الفقراء على حماية حقوقهم الاستهلاكية ودعم الأسر ووضع خطط وبرامج للتغلب على حدة وضعهم الاجتماعي والتخفيف من الأخطار والضغوط التي يواجهونها ومحاربة العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية[2].

ونتيجة للآثار الناجمة عن برامج الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري عمدت الحكومة اليمنية إلى إنشاء شبكة الحماية الإجتماعية بهدف تخفيف الضغوط على الدخول والتوظيف ومستويات المعيشة ووضع برامج موجهة الحماية الفئات الفقيرة وتشمل هذه الرعاية:

1) صندوق الرعاية الإجتماعية لتقديم المعونة للفقراء.
2) الصندوق الإجتماعي للتنمية لإقامة المشاريع الإنمائية في المناطق النائية.
3) صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بهدف تمويل المشاريع المرتبطة بالمجالات الزراعية والحيوانية والسمكية.
4) برنامج الأشغال العامة وهو مشروع إنمائي مرتبط بمجالات التعليم والصحة والطرقات والمياه.

وعرفت الأردن شبكة الأمان الإجتماعي من خلال ديوان الخدمة المدنية الذي يوفر التوظيف للأشخاص الراغبين في العمل في الوزارات والدوائر الحكومية كما تؤمن وزارة العمل خدمات التوظيف للأردنيين الباحثين عن عمل في القطاع الخاص من خلال التين وعشرين مديرية للعمل في مختلف المحافظات وصندوق التنمية والتشغيل الذي أنشاء عام ١٩٢٢ م ويعني بتقديم القروش للشباب الباحثين عن عمل لتحفيزهم على إقامة المشاريع الصغيرة وفي عام 1986 م

أنشأ صندوق المعونة الوطنية كمؤسسة مستقلة للحد من تنامي معدلات الفقر وفي عام 1997م قامت الحكومة الأردنية بوضع إستراتيجية لمكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأقل حظا في المجتمع فعمت حزمة الأمان الاجتماعي بهدف زيادة مستوى الإنتاجية الاجتماعية وتحسين الفرص الإقتصادية للأردنيين بشكل عام وللفئات المحرومة بشكل خاص [1]

الهدف الأساسي من شبكات الأمان الإجتماعي التخفيف من الآثار السلبية على المدى القصير من الأزمة الإقتصادية والمالية والإدارية والسياسات العامة للإصلاح الهيكلي وحماية حقوق الضعفاء حيث إتخذت آليات كثيرة بما في ذلك إستهداف الدعم لأولئك الذين يواجهون تخفيضات كبيرة في الدخل الحقيقي توفير مدفوعات الفصل من العمل والعمالة المؤقتة إلى الخاسرين وظائفهم والتكيف مع ما يوجد من ترتيبات الضمان الاجتماعي). [2]

وتعليقا على ما سبق يرى الباحث أن الإنسان دوما في حاجة للحماية الإجتماعية والتي تعبر عن مجموعة من البرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر وحماية الأفراد والجماعات الغير قادرين على إشباع إحتياجاتهم الأساسية من مخاطر الحياة التي تهدد حياتهم نتيجة التغيرات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية ومن هنا نشات شبكة الأمان الإجتماعي لتلعب دورا حيويا في النهوض بالمجتمع حيث تمثل مجموعة من الإجراءات العامة التي يقوم بها القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي لتمكين الأفراد والتعامل مع المخاطر على نحو أكثر فاعلية ومواجهة الأزمات والتخفيف من حدتها من خلال تقديم الدعم للفقراء والتأمين الإجتماعي والضمان الإجتماعي والمساعدات الإجتماعية والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الإجتماعية وتعزيز قيمة التماسك الإجتماعي وتحسين جودة الحياة لمواكبة متغيرات العصر.

(2) مراحل تطور الحماية الاجتماعية في «مصر»:

و قد مرت الحماية الاجتماعية في مصر بثلاثة مراحل نعرضها فيما يلي : المواد المرحلة الأولى: مرحلة المجتمعات الصغيرة: ما ظهرت الحماية الإجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفي مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش والأمن لهم إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير ... ولم تدع الحماية الإجتماعية في الأديان م السماوية باب محتاج إلا طرقته ولا تركت ضعيفا إلى أعانته. المواد

(أ)المرحلة الاولى: مرحلة المجتمعات الكبيرة :

وإذا كان الإنسان في حاجة إلى الحماية الإجتماعية في المجتمعات البدائية فإنه أشد حاجة إليها في المجتمعات الكبيرة (المدينة) لحمايته من الأخطار التي تخلقها الحياة في المجتمعات الكبيرة والتي تعتمد على العمل كسبيل من سبل العيش لغالبية أفراد هذه المجتمعات فأخذت بعض الدول بتنظيم المساعدات والإجتماعية للمحتاجين في عصر ما قبل الثورة الصناعية لذالك فقد قامت الجمعيات الخيرية بتوفير الحماية الإجتماعية مستندة في ذلك إلى أموال المحسنين تسهم بها في

التخفيف من آلام المنكوبين وإستمر هذا الحال حتى أوائل القرن التاسع عشر حتى ظهرت أندية للمعونة المشتركة وكانت تقدم معونات ضئيلة في حالات الكوارث ولم تتمكن من الصمود أمام التغيرات الإقتصادية بالإضافة إلى أنها لم تتمكن من مقابلة التزاماتها بطريقة مرضية لضعف مواردها.

(ب) المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الصناعية (عصر الآلة):

و في هذه المرحلة أقيم نظام الادخار الذي يقضي بفتح حساب لكل عامل تجمع ما فيه مدخراته طوال فترة حياته العملية وقد يخصص بعض أصحاب الأعمال مبالغ مماثلة لمدخرات أعمالهم يضيفونها إلى حساب كل عامل حتى يلجأ إليها العامل إذا ما إنقطعت أسباب العمل للعيش منها ولكن هذا النظام فشل لعدة أسباب هي:

(1) إن العامل سيء الحظ قد تدركه مخاطر الحياة قبل أن تصل مدخراته إلى الحد الأدني الذي يفي بمقابلة التزاماته.

(2) إن أصحاب الأعمال إستغلوا هذه المدخرات في استثمارها في مشروعاتهم.

(3) إن هذا النظام يقوم على الحساب الفردي وليس على التكافل الإجتماعي في مقابل المخاطر التي تقع لبعض أفراد الجماعة (1)

وظهرت برامج الحماية الإجتماعية بهدف إصلاح القطاعات الإجتماعية ذات الصلة مثل: (الصحة والتعليم) وخصوصا أنها تشكل جزءا أساسيا من ميزانية المواطن وتحسين نوعية الخدمات بهدف تعزيز دخل المواطن وتخفيف نفقاته في موازنة الدولة وزيادة الإنتاجية ، تأمين مساعدات إجتماعية واضحة ومبرمجة للفئات التي تعاني من التقشف وذلك لإستعادة الاقتصاد وكفاءة تخصيص الموارد والعدالة في التوزيع من خلال آليات التخفيف من حدة الفقر وآليات الوقاية التي تقلل إحتمال الصدمات الإجتماعية وآليات التعامل والتي تخفف من الأثر الرجعي المشكلة.(2)

ومن خلال ما سبق يري الباحث أن الحماية الإجتماعية في بدايتها كان يؤديها الأفراد حيث نادت الأديان السماوية بالدفاع عن الفقير وحمايته من مخاطر الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بدافع الإحسان ثم تطورت وأصبحت مسئولية الدولة من خلال المنظمات والجمعيات الخيرية والتي لم تتمكن من مقابلة التزاماتها وذلك الضعف مواردها ومن ثم ظهر نظام الإدخار والذي يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر ومواجهة مشكلات وإحتياجات الأفراد من توفير مسكن ملائم والحصول على معاشات التأمينات الإجتماعية وأيضا الضمان الإجتماعي هذا إلى جانب خلق فرص للتشغيل الذاتي وتحسين دخول المواطنون.

(ج) المرحلة الثالثه : نشاة شبكات الامان الاجتماعية:

رغم إعتراف الصندوق والبنك الدولي بالآثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي والسماح للدول المتفاوضة معها ببعض الإجراءات التي تخفف من الآثار إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية ، وقد قام كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة النهائي وبنك التنمية الأفريقي بالإضافة إلى اثنتي عشر هيئة دولية عام ١٩٨٧ بوضع برنامج لمواجهة هذه الآثار وهو برنامج الأبعاد الاجتماعية التكيف ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة السياسات الكلية والقطعية ووضع برنامج للعمل الإجتماعي وتنشيط التدريب والتنمية المؤسسية وذلك لتحقيق الهدف الأساسي وهو التخفيف من الفقر المصاحب لبرنامج الإصلاح الإقتصادي ، وقد قام برنامج الأبعاد للتكيف بوضع إطار يعترف صراحة بالارتباط بين السياسات الإقتصادية الكلية وبين السلوك الفعلي على الصعيد الجمركي ووضع هذا البرنامج إستراتيجية لتوفير أسباب الرزق للفقراء أثناء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومضمون هذه الاستراتيجية خمسة عناصر وهي:.

الإستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التغذية والصحة والتعليم وهو رأس المال الوحيد المتاح للفقراء وذلك لمزيد من الرعاية الاجتماعية الفئات المحرومة(1).

زيادة الأصول الإنتاجية للأسرة الفقيرة رغبة في زيادة دخلها (إذا وجدت هذه الأصول). الارتفاع بعائد الأصول الإنتاجية للفقراء وذلك بإجراء تعديلات في الأسعار النسبية (هذا بافتراض أن سياسات تحرير الأسعار وهي جزء من برنامج التكيف الهيكلي تفيد الفقراء. . تعزيز التوظيف مقابل أجر وخاصة لعمال الحضر وعمال الريف غير الزراعيين في القطاعات المنتجة لسلع التجارة الدولية ومساعدة الذين يعملون في قطاع السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية (سياسة التصدير محل الاستيراد). . تمكين الفقراء من حق التوسع في المشاركة الإقتصادية والإجتماعية من خلال مشروعات يكون مقرها المجتمع المحلي وتوفر لهم سيطرة أكبر على مصائرهم.

وقد تم تطبيق هذه الأهداف من خلال آلية محددة وهي ما تعرف بشبكات الأمان الاجتماعي وقد أصبحت هذه الآليات جزءا من برامج التكيف الهيكلي التي تبرم بين الدولة والبنك الدولي وأصبحت هذه الآلية هي المنوط بها مواجهة الآثار الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرعاية الإجتماعية[2].

ويستنبط الباحث مما سبق أن الاعتراف بالآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعرف على الوسائل التي تحد من هذه الآثار هي السبب الرئيسي والمباشر لنشأة شبكة الأمان الإجتماعي والتي تلعب دورا فعالا

ورئيسيا في حماية الفئات الفقيرة من مخاطر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والمتمثلة في إيجاد فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والحد من عدم المساواة وضمان تزويد الفقراء بالسلع والخدمات لإشباع إحتياجاتهم الأساسية وأيضا توفير سبل العيش الكريم ويتم ذلك من خلال التعاون المتبادل بين مؤسسات التمويل الدولية سواء كان (صندوق - بنك).

مراحل تطور الحماية الاجتماعية :

الحماية الاجتماعية Social Protection تعبر عن مجموعة من السياسات والبرامج الرامية للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل ، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ، وتعزيز قدراتها على حماية أنفسهم ضد المخاطر وإنقطاع أو فقدان الدخل والحماية الاجتماعية تتكون من عناصر رئيسية هي أسواق العمل، التأمين الإجتماعي، المساعدة الاجتماعية، والمنطقة إستنادا لمخططات حماية المجتمعات المحلية والحماية الطفل ، وتعد نظم الحماية الإجتماعية بمثابة آليات وتدابير مؤسسية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الإجتماعية أو لتخفيف آثارها بمجرد وقوعها [1].

وقد مرت الحماية الإجتماعية بمراحل تطور حيث إن حاجة الإنسان للحماية الإجتماعية قديمة منذ أن ظهرت المجتمعات الإنسانية في جميع مراحل تطورها بما يتناسب وظروف كل مرحلة من مراحل التطور والتي سارت كما يلي:

رابعاً: تشكيل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر:

لقد تشكلت شبكة الأمان الاجتماعي في مصر وأصبحت جزؤا متكاملا من طبيعة الحياة الاجتماعية المصرية وتتكون الشبكة من :

(1) نظام المعونة الاجتماعية للأسر المعدمة والذي يغطي حوالي (٢،٧) مليون مستحق.

(2) نظام العمالة المؤقتة والذي يغطي حوالي (٧٧٠) ألف مستفيد.

(3) دعم المواد الغذائية والذي يستفيد منه حوالي (٨٧٪) من السكان.

(4) دعم إستهلاك المياه والكهرباء ونظام التعليم العام والصحة العامة التي يستفيد منها كل السكان.

يتضح من ذلك التكوين الخاص بشبكة الأمان الإجتماعي في مصر أن التكلفة الاقتصادية لهذه المكونات قدرت بحوالي 19% من الناتج المحلي ومن الواضح أن جزء كبير من تكاليف شبكة الأمان الاجتماعي كان على شكل دعم الأسعار السلع والخدمات وبطبيعة الحال فإن هذه الشبكة يستفيد منها كافة السكان بدون تمييز مما يضعف عنصر العدالة في التوزيع ويزيد من عبء تكلفتها على المجتمع[1].

خامساً: الأسس المنهجية لتشكيل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر:

- معالجة مسببات الفقر وظواهره المؤقتة.
- تكييف الدعم لخدمة الفئات المتضررة تحديدا.
- فعالية الحماية ونفاذها إلى الحاجات الحقيقية للمستفيدين.
- عدم خلق هياكل إدارية إضافية وبيروقراطية جديدة.
- التركيز على إعادة تأهيل وتوزيع العمالة الفائضة في مجالات النشاط الاقتصادي). (1)

اذن فشبكه الأمان الاجتماعي هي التحويلات غير المساهمة التي تهدف إلي تقديم الدعم المنتظم لإستهداف الفقراء والضعفاء ويشار اليها ايضا باسم المساعده الاجتماعيه او التحويلات الاجتماعيه . وهي ايضة أحد مكونات نظم الحماية الاجتماعية حيث انها تشمل مجموعه من السياسات والبرامج التي تسهل وصول الناس الي الخدمات الاجتماعيه في با سياق التعليم والصحة والسكن والتغذيه وغيرها من القطاعات(2) .

سادساً: أهداف شبكة الأمان الاجتماعي في مصر:.

إنه في الوقت الذي إمتلكت فيه الحكومة برنامجا متكاملا للإصلاحات فإنها لم تغفل البعد الاجتماعي هذه الإصلاحات حيث أقرت بإنشاء شبكة الأمان ان الاجتماعي لتعمل بصورة موازية للإجراءات التنفيذية لبرنامج الإصلاح، وإستهدفت من هذه الشبكة التي تتكون من عدة مشروعات وصناديق لامتصاص الآثار الجانبية.

البرنامج الإصلاح وخصوصا الآثار التي تحدثها على الحياة المعيشية للفئات الفقيرة وبشيء من التفصيل نشير إلى أهداف هذه الشبكة على النحو التالي :

1) حشد وتعبئة الطاقات البشرية حول برنامج الإصلاح وإسناده أثناء مرحلة التنفيذ.
2) إيجاد فرص عمل للعاملين والحد من تزايد مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية.
3) نشر ثقافة الإقراض الصغيرة والأصغر والمشروع الخاص.
4) توسيع المشاركة الشعبية في التنمية(1).

خامساً : وسائل مواجهة الفقر للفئات الأولى بالرعاية في المجتمع المصري:(1)

1-تحرير الاقتصاد وتوجيهه نحو الداخل يحد من مشكلة الفقر .

2-تحسين صناديق الدعم والبرامج الحكومية .

3-البرامج التي تم إجراؤها من خلال وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات بالتنسيق مع العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

4-تحسين المستوى التعليمي للآباء حيث إن متوسط التحصيل الدراسي للأسرة يعمل على التقليل من حدة الفقر.

5-زيادة الفرص المتاحة للعمل المستمر وذلك عن طريق التنوع في مصادر الدخل المحلي اعتماداً على التصنيع.

6-الأهتمام بإقامة مشروعات متنوعة من خلال القروض الميسرة.

7-التقدم المستمر في مستوى ونوعية الحياه لجميع أبناء المجتمع المحلي.

8-العمل على زيادة الموارد المادية المتاحة ورفع كفاءة أستخدامها.

9-التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للعمل على تقديم المساعدات والخدمات المختلفة للمحتاجين.

10- نشر الوعي الديني والثقافي والصحي بين الأمهات وتريب النساء على الحرف المختلفة وخلق فرص عمل يساعد على التخفيف من حدة الفقر.

11- يعد مشروع بنك الفقراء من أهم آليات مواجهة الفقر وذلك من خلال تقديم القروض الصغيرة والمباشرة للفقراء العاطلين عن العمل بدون اية ضمانات اوتعقيدات بيروقراطية.

تاسعاً : أشكال سياسات الأمان الاجتماعي في مصر:(2)

إن المتأمل للسياسات الاجتماعية يجد أنها كانت دائما ما تعطي حيزا من الاهتمام للفئات المهمشة أو الضعيفة أو الغير قادرة والتي لا تستطيع توفير الموارد والإمكانات اعتمادا علي أنفسهم ، لذا كان من الضروري العمل علي توفير حزمة من السياسات الموجهة للفئات المهمشة أو الضعيفة بمرحلتين أساسيين أولها: شبكة الأمان التقليدية وثانيهما: شبكة الأمان الحديثة ، بالإضافة إلي مجموعة من السياسات المتفرقة أو الجزئية التي تضعها الدولة لمساعد تلك الفئات كما يري البعض أن نظام الدولة للحماية الاجتماعية ينقسم إلي مجموعتين أساسيين من البرامج: أولها: مجموعة البرامج المعتمدة علي اشتراكات الأعضاء في التأمين الاجتماعي وثانيها: هي مجموعة البرامج غير المعتمدة علي مساهمة المنتفعين ، وتتحمل وزارة التأمينات مسئولية برامج التأمين الاجتماعي التي تضم المسنين والمعاقين والتأمين ضد الموت وإصابة العمل وتأمين البطالة ، وتقوم علي إدارة التأمين الاجتماعي هيئتان: أولهما الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والثانية هي هيئة الضمان الاجتماعي ، أما برنامج هيئة التأمين الصحي فهو المسئول عن تقديم الخدمات والمنافع الصحية

(1) سياسات الأمان التقليدية (شبكة الأمان التقليدية) 1952-1991 :

يرجع وجود شبكة الأمان التقليدية في مصر إلي ثورة يوليو 1952 ، حيث تدخلت الدولة بقوة في الحياة الاقتصادية ولأغراض توزيعية، حيث قامت الدولة بالإصلاحين الزراعيين الأول والثاني عام 1952، 1961 ، وبدأت الدولة في تأميم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى وتوسعت في نظام التأمينات الاجتماعية ، وقامت بنشر التعليم بجميع مراحله، بالإضافة إلي تعيين الخريجين في الحكومة والقطاع العام، وعملت كذلك علي توفير السلع الأساسية لجميع المواطنين بأسعار تقل عن أسعار السوق، وجميع هذه الإجراءات تمثل شبكة أمان دائمة لغالبية الشعب المصري وخاصة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل .

وظلت شبكة الأمان التقليدية ممتدة من الفترة من عام 1952 وحتى 1991 وهو بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ، حيث أن فترة ما بعد بداية التسعينات نجد أن شبكة الأمان التقليدية قد قلت فاعلية بعضها ، وانتهي عمل البعض الأخر ودخلت عناصر جديدة إلي شبكة الأمان التقليدية .

وتتضمن مفردات شبكة الأمان التقليدية في مصر والتي تتوجه إلي الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بغرض مساعدتها علي الخروج من براثيم الفقر ، وذلك بتوفير حماية دائمة سواء بتحويلات لغير القادرين أو بتوفير عمل منتج للقادرين علي العمل (نظم التأمين الاجتماعي، والدور الاجتماعي لبنك ناصر، مشروع الأسر المنتجة، البرنامج القومي للتنمية الريفي (شروق)، والجمعيات الأهلية المحلية، وفروع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في هذا المجال مثل صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالإضافة إلي توفير الخدمات الصحية والتعليمية والدعم وتوفير فرص العمل في القطاع العام والحكومي).

وفيما يلي استعراض لسياسة الأمان الاجتماعي التي تم صياغتها لحماية الفئات المهمشة والتي تضمنتها شبكة الأمان الاجتماعي التقليدية:

(أ) نظام التأمين الاجتماعي :

توفير نظم التأمين الاجتماعي الحماية لجميع قوي العمل في مصر في القطاع الرسمي أو غير الرسمي من الناحية القانونية ، وذلك بعدة أنظمة تختلف كل منها عن الآخر من حيث مدي الحماية والفاعلية، كما يوفر هذا النظام الحماية لبعض الفئات خارج قوة العمل.

ومن المعروف أن أموال التأمينات مضمونة أصلا بالدستور وفقا للمادة 17 والتي تنص علي: تكفل الدولة خدمات التامين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا، كما أن قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته الثامنة علي " أن الخزانة العامة ملتزمة بأداء أي عجز في أموال الصناديق ".

وفي الواقع فإنه يتم تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية من خلال منظومة متكاملة من القوانين بعضها إجباري والآخر اختياري ، أما القوانين الإجبارية فهي تتمثل في:

أ - القانون رقم 79لسنة 1975 ، وهو قانون التأمين الاجتماعي للعاملين بالدولة والهيئات العامة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.

ب- القانون رقم 90 لسنة 1975 ، الخاص بمعاشات التأمين علي العسكريين.

ج- القانون رقم 108 لسنة 1976 والقاضي بالتأمين علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم د- القانون رقم 112 لسنة 1980 والقاضي بالتأمين الاجتماعي الشامل علي العمالة غير المنتظمة ، والذي تضمنت الفقرة الخامسة منه ما أصطلح علي تسميته "معاش السادات" .

وهناك نظم تأمينية اختيارية ينظمها القانونان:

1- القانون 50 لسنة 1978 ، والقاضي بالتأمين علي المصريين العاملين بالخارج

2- القانون 64 لسنة 1980 الخاص بأنظمة التأمين الاجتماعي التكميلية ، وفيه تقوم المنشأة بعمل نظام تأميني للعاملين يعطي مزايا اجتماعية أفضل من القوانين الأخرى .

3- قانون الضمان الاجتماعي 30 لسنة 1977.

4- التأمين ضد البطالة للعاملين لدي الغير ويتم تنفيذ هذه الأنظمة عن طريق :

أ- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي ، والذي يقوم بتطبيق أحكام القانون رقم 79 لسنة 1975 علي العاملين بالقطاع الحكومي.

ب- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والذي يقوم بتحصيل الاشتراكات من المؤمن عليهم أصحاب الأعمال لكل من وحدات القطاعيين العام والخاص بموجب القانون 108 لسنة 1976 و 50 لسنة 1978 ، كما يقوم بصرف المزايا التأمينية لهؤلاء بالإضافة إلي معاش التأمين الشامل.

(ج) قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 للتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة :

وفي هذا الإطار توجد عدة فئات هي العاملون المدنيون الخاضعون لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978 ، والعاملون بشركات قطاع الأعمال العام العاملون بالقانون 203 لسنة 1991 ، وأيضا العاملون بالقطاع الخاص الحديث أو التقليدي وكذلك أصحاب الأعمال ويوفر الحماية لهم القانون 108 لسنة 1976 ، ويمكن القول أن القانون رقم 79 لسنة 1975 والقانون 108 لسنة 1976 يوفر الحماية ضد الشيخوخة والعجز والوفاة لجميع قوة العمل وأصحاب الأعمال في مصر من الناحية القانونية، وضد الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها الفرد ، ويلاحظ أن نظام التغطية ضد الأخطار الثلاثة لا تتوافر إلا لجزء فقط من قوة العمل هم العاملون بالقطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع الأعمال العام وبعض العاملين بالقطاع الخاص وبعض أصحاب الأعمال ، أما العاملون في القطاع الخاص غير الرسمي فلا يتوافر أية حماية ضد هذه الأخطار .

أما عن فاعلية الحماية للعاملين الخاضعين لها فنجد أن انخفاض الأجور وخاصة في القطاع الحكومي يترتب عليه انخفاض قيمة التعويضات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود آلية لتعديل قيمة هذه التعويضات وأهمها المعاشات في ضوء تزايد معدلات التضخم ، يهدد القيمة الحقيقة ويجعلها لا تصلح كشبكة أمان تحمي المنتفعين وأسرهم . وقد بلغ عدد المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة نحو 4,3 مليون والمعاملين بقطاع الأعمال العام نحوه 96 ألف والعاملين بالقطاع الخاص 4,5 مليون ، وعدد المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال 1,8 مليون وذلك في نهاية يونيو عام 2000 ، وقد بلغ عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من العاملين بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال والهيئات العامة والقطاع الخاص نحو 6,9 مليون عام 1999 ، 2000 ، في حين بلغت سنة 2006 حوالي 7,547 مليون .

د- الضمان الاجتماعي: قانون الضمان الاجتماعي رقم 30 لسنة 1977، المعدل بالقانون 88 لسنة 1996 .

يعتبر برنامج الضمان الاجتماعي أهم شبكة أمان توفرها وزارة الشئون الاجتماعية في إطار برامج الإعانة الاجتماعية للفقراء، وقد نشا هذا النظام بناءا علي القانون 30 لسنة 1977، ولا يعتمد هذا النظام علي مشاركة المستفيدين منه ، ويستهدف المعدمين والفئات الضعيفة ، كما أنه يستهدف الأسر ولا يستهدف الأفراد، وتمد مظلته لتضم كل من لا يمكن إدراجه في أي نظام مساعدة اجتماعية أخر، أما المستهدفين منة فهم العاطلون عن العمل والمستهدفين من نظام الإعانات والرفاه الاجتماعي مثل (المسنون والعاجزون عجزا كاملا والأرامل والمطلقات وأبناء المطلقات والأيتام وأسر المسجونين، وهي من أكثر الفئات احتياجا للحماية ويعد هذا القانون خطوة كبيرة نحو توفير شبكة أمان للفئات الضعيفة اقتصادياً، وتعيش علي التحويلات وتفتقد إلي المصدر ثابت للدخل، وتبلغ الإعانة الشهرية وفقا لهذا القانون نحو عشرة جنيهات فقط شهريا لليتيم وقيمة ثلاثة وثلاثين جنيها شهريا لكبار السن، ثم ذادت القيمة الشهرية لهذا النظام بحوالي 50جنيها للأيتام وتصل هذه القيمة إلي 100جنيها في بعض الحالات، كذلك يتضمن هذا البرنامج "معاش العانس" المقدم للنساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج وهو يقدر بحوالي 85جنيها شهرياً، وإلي جانب ما سبق يوجد نظامان إضافيان تقليديان للرفاه الأول هو: "معونة الشتاء" والثاني "المساعدات الطارئة" ويلاحظ أن مقدار الإعانة الشهرية المقررة لصغار أو كبار السن من هذه الفئات المهمشة لا توفر لهم حتى دخل خط الفقر وبالتالي يصعب القول بأن قانون الضمان الاجتماعي يوفر جزءا من شبكة الأمان لأشد الفئات احتياجا .

(ه)- نظام التأمين الاجتماعي الشامل المقرر بالقانون 112 لسنة 1980 :

يوفر هذا القانون الحماية لمن لا تشملهم حماية قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1957 وقانون الضمان الاجتماعي رقم 30 لسنة 1977 ، ويتراوح أعداد المستفيدين من القانون رقم 112 لسنة 1980من 18 : 65سنة ، وتحول هذه الحماية من اشتراكات رمزية يدفعها المستفيد ، ويحصل المستفيد وفقا لهذا القانون علي معاش بقيمة 80 جنيه شهريا ، ويبلغ عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا القانون حوالي 5.9 مليون في 2000/6/30 ، أما في عام 2004/2003 فقد وصل نسبة المستفيدين من هذا القانون إلي 5.5مليون في 2004/3 ، ويلاحظ أن قيمة المعاش وفقا للقانون 112 لسنة 1980 تزيد كثيرا عن قيمة الإعانة المقررة بالقانون 30 لسنة 1977 ، وإن كان معاش القانون رقم 122 لسنة 1980 لا يصل إلي دخل خط الفقر .

(و) الخاضعون للمادة الخامسة من القانون 112 لسنة 1980 (معاش السادات):

تم وضع معاش للسادات عام 1980 وتم ربطة بقانون 112 لسنة 1990 ، وتم ابتكار هذا القانون كوسيلة مؤقتة للتعامل مع الاحتياجات الفعلية للعاملين الفقراء الذين يشملهم القانون 112 ، حتى يخضعوا للمعاش قانونا طبقا لنظام التأمين الاجتماعي الشامل ، وتغطي المادة الخامسة عدة فئات معينة وهم الذين بلغوا سن الخامسة والستين ويعانون من حالة عجز كامل ، للمستحقين من ورثة الذين توفوا قبل أول يوليو 1980 ، ولم يستحقوا معاشا وفقا لقانون الضمان الاجتماعي ، كما اشتملت المجموعات المستهدفة كل من الأرامل ،

وأصحاب العجز الكامل وكبار السن والمطلقات، وإجمالاً يمكن القول أن عدد المؤمن عليه وفقا لقوانين التأمين الاجتماعي حوالي 17.5 مليون ، وعدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم حوالي 6.9 مليون عام 2000/99 وإذا كان قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 يوفر الحماية ضد الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين بالقطاع الحكومي والقطاع العام وبعض العاملين بالقطاع الخاص فإنه لا يعجز أنه حماية فعالة ضد البطالة ، وتؤكد البيانات أن حوالي 130% في الفترة 2000:1992 ، ويعكس انخفاض قيمة المعاشات انخفاض مستوي المرتبات والأجور ، أما الإعانات الاجتماعية التي توفرها القوانين 30 لسنة 1977(قانون الضمان الاجتماعي) والقانون 112 لسنة 1980 (قانون التأمين الاجتماعي الشامل) والمادة الخامسة من القانون رقم 112 لسنة 1980 (معاش السادات) فهي تقل كثير عن دخل خط

عاشراً : التدابير الخاصة بشبكة الأمان الاجتماعي :

(1) التدابير الاقتصادية الكلية لتخفيف البطالة :

وهي تهدف إلى إذابة عوائق نمو الأنشطة الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة وإيجاد فرص عمل جديدة وتشمل إجراءات تعزيز الأعمال الصغيرة بهدف التصدير ووضع القوانين لحماية العاملين وتطوير نظم الضرائب والمصارف التمكين العمال الصغيرة من اقتناء مدخلات الإنتاج والحصول على التسهيلات الائتمانية.

(2) مكافحة الفقر الشديد وسوء التغذية :

وهي تهدف إلى معالجة قضايا نقص سوء التغذية والجوع بمعناه المباشر المنتشر بين الطبقات الفقيرة والمعدمة وتتضمن هذه التدابير إجراءات توفير الغذاء الأساسي وتسهيل الوصول إليه عن طريق ترتيبات مؤسسية وبأسعارمعقولة.

(3) تدابير الإنفاق المحلي :

وتهدف هذه المجموعة من التدابير إلى تخفيف المعاناة عن الفئات الفقيرة في بعض المناطق الجغرافية أو القطاعات الاجتماعية ويشمل دعم بعض السلع الاستهلاكية كالوقود والخبز أو الخدمات التعليم والصحة بما يضمن استفادة الفئات المقصودة فعلا بالإضافة إلى القيام بأعمال إنشائية محلية تهدف إلى توليد منافع وخدمات مستديمة للمجتمع المحلي.

(4) تدابير حماية الأسرة والطفولة :

وهي تهدف إلى زيادة فرص عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأطفال وتشمل إجراءات دعم دور الهيئات الحكومية والأهلية في تخفيف معاناة المرأة الريفية وتوفير الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي للأطفال قبل دخولهم بين العمل بالإضافة إلى محو الأمية وتنظيم الأسرة).

وتعليقا على ما سبقا لا أن تلك التدابير تلعب دورا رئيسيا في المساهمة في علاج كثير من المشكلات التي يعاني منها الفقراء من إيجاد فرص عمل وتحويل الفئات المستهلكة إلى فئات منتجة قادرة على إشباع احتياجاتها الأساسية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة وأيضا ضمان توفير السلع والخدمات الأساسية للفئات الفقيرة كالصحة والتعليم والمأكل والمسكن مما يقلل من تعرض تلك الفئات للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد حياتهم وبالتالي سيعود بالنفع على المجتمع من تحسين جودة الحياة للمواطن المصري وبالتالي تكون الشبكة قد نجحت في تحقيق أهدافها الموضوعة مسبقا.

الحادى عشر : الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية (الفقراء – الفئات المهمشة)

اولاً : تستهدف الحماية الاجتماعية:-(1)

1. تحديد الخصائص الرئيسية للأسرة الفقيرة.

2. تحديد احتياجات تلك الفئات المستحقة للرعاية والدعم.
3. رصد مدى ملائمة الخدمات المقدمة من الدولة للاحتياجات الفعلية للأسر
4. تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة بما يتناسب مع إحتياجات الانماط المختلفة من الأسر.

ثانياً : تحديد الفئات الأولى بالرعاية.(2)

تحديد الفئات السكانية الضعيفة Vulnerable من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وهي ما يطلق عليها تخطيط الفئات السكانية الأولى بالرعاية والمحتاجة أكثر من غيرها إلى جهود وأنشطة مواجهة مشكلة الفقر وذلك مثل الفئات السكانية التالية:

- الاسر المطحونة اقتصاديا ويعيش أفرادها تحت مستوى خط الفقر .
- الأسر التي تعيش عند مستوى خط الفقر.
- الأسر التي تعيش في مستوى اقتصادي يقترب قليلاً أوأكثر من خط الفقر.
- الأسر التي تعاني من أحوال اقتصادية متدنية وتعولها إمرأة.
- الأسر التي يعاني بعض أوكل أفرادها من مشكلات البطالة أو المشكلات الصحية أو مشكلات تعليمية أو مشكلات اجتماعية أو تعاني أكثر من نوع من هذه المشكلات.
- أرباب الأسر أصحاب المعاشات الذين لا تكفي معاشاتهم الضئيلة تغطية نفقات معيشة افراد اسرهم وليس لديهم مورد مالي آخر سوى المعاش.
- الاسر التي تعيش على مساعدات مالية غير كافية لتغطية نفقات معيشة افرادها .
- الاسر التي تواجه مشكلات صحية مزمنة تستنزف كل اومعظم مواردهم المالية.
- الاسر التي يوجد بين أفرادها ذو الاحتياجات الخاصة وتتطلب إعاقتهم الجسمية او العقلية نفقات تعجز الاسرة وحدها عن تدبيرها.
- الاسر البسيطة ولكنها كبيرة الحجم ولا يفي دخلها الشهري لتلبية الاحتياجات الاساسية لأفرادها.

<u>ثانى عشر : المحاور الأساسية في مصر لتوفير آليات شبكة الأمان الاجتماعي لمساعدة فقراء الفئات الأولى بالرعاية):</u>

1- الصندوق الاجتماعي للتنمية:(1)

أنشىء في فبراير 1991 لتسهل تنفيذ برنامج الإصلاح الاجتماعي في مصر عن طريق التخفيف من الآثار السلبية للتكيف الهيكلي على الجماعات ذات الدخل المنخفض وتتضمن الفئات المستفيدة من نشاط الصندوق عدة مجموعات منها:

أ- الفئات الأكثر تأثراً بالبرنامج.

ب- الفئات الفقيرة ومحدودى الدخل.

ج- سكان المجتمع الأقل نمواً.

د-سكان المناطق الفقيرة المحرومة من الخدمات.

ه- العاطلون عن العمل.

و- المرأة.

2- مشروع شروق للتنمية المتكاملة:

وأنشىء هذا المشروع سنة 1994 للتخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل حيث تساعد التنمية الريفية من التخفيف من حدة الفقر في الحضر عن طريق ما توفره من وظائف وظروف أفضل للمعيشة في المناطق الريفية مما يترتب عليه إيقاف تيار الهجرة من هذه المناطق الحضرية.

3- برامج وزارة التضامن الاجتماعي :

تلعب وزارة التضامن الأجتماعي دوراً هاماً في مواجهة الفقر من خلال مداخل متعددة مثل :

(أ) مشروع الأسر المنتجة

(ب) بنك ناصر الاجتماعي

(ج) مشروع معاش السادات

(د) الضمان الاجتماعي

(ه) برنامج مبارك للتكافل الاجتماعى

ثالث عشر: إستراتيجيات الحد من الفقر للفئات الأولى بالرعاية (1):

تهدف تلك الاستراتيجيات إلى التعامل مع الفقراء أكثر من إعطاء المساعدة المباشرة أو الدعم المباشر للفقراء وهي:

1) الدعم المادي لزيادة الدخل:وذلك من خلال برامج المساعدة التحويلية مثل مساعدة الأسر التي لديها أطفال إعتماديون ،وبرامج الضمان الاجتماعي حيث تحمي مثل تلك البرامج الأسر من الوقوع أسفل خط الفقر القومي.

2) استراتيجيات سوق العمل :نظراً لأرتباط الفقر بالبطالة والعمل بأجور منخفضة في أسر لديها أطفال أو أفراد أقل من سن العمل فإن العرض والطلب في سوق العمل هي أهداف تلك الاسترتيجية حيث تستخدم برامج لرفع المهارات والاتجاهات والمعلومات وتتغير القيم السلبية نحو العمل لذوي الدخول المنخفضة وتدريب الأسرة لزيادة الطلب عليهم في سوق العمل .

3) التدخل :ويهتم بالتدخل مع الأطفال حتى لايتعرضوا لخطر أن يصبحوا فقراء عند الكبر من خلال المشروعات المدرسية والبرامج التي تقدم للأطفال العون من الميلاد وحتى المدرسة من خلال شبكات الأسر الفردية والمؤسسات المحلية وجماعات الجيرة.

4) بناء مبادرات المجتمع:نظراً لأن أحوال المجتمع المحلي هي مصدر الفقر في معظم الأحيان قد تم توجيه الاهتمام لبرامج مكافحة الفقر على المستوى المجتمعي ومن امثلتها برنامج بناء المجتمع المحلي وبرنامج بناء الشراكة الاجتماعية .

طرق رفع مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية [2]:

1- زيادة فرص التوظيف المتاحة.

2- إقامة مشروعات جديدة تزيد عرض السلع والخدمات المتاحة للمجتمع المحلي.

3- مساعدة المشروعات القائمة لزيادة إنتاجيتها.

4- دعم الانشطة المنزلية التي تحقق للأسرة دخولاً إضافية.

دور الهيئات الدولية للقضاء على فقر الفئات الأولى بالرعاية (1):

- **تعزيز المهارات الاقتصادية – الاجتماعية للشباب المعوزين في الدول العربية.**
- **التدريب المهني المتصل بالتكنولوجيا للفتيات المهمشات : المدارس، مراكز التعليم كعوامل حفز اجتماعية للقضاء على الفقر.**
- **كسر دائرة الفقر للمرأة .**
- **تضمين التكنولوجيا والعلم في مخطط المشروعات الصغيرة.**
- **نظم المعرفة المحلية والأصلية في المجتمع العالمى.**
- **الجامعات في التضامن مع المعوزين.**
- **تكنولوجيا القضاء على الفقر.**
- **الأبعاد الأخلاقية والأنسانية للفقر: نحو نموذج جديد في محاربة الفقر.**
- **مكافحة التهجير الاستغلالي للنساء والاطفال في أفريقيا.**
- **الحرف اليدوية كعامل تنمية ثقافى واقتصادي واجتماعي.**
- **الأمن البشري للقضاء على الفقر.**
- **اسراتيجية للتنمية المستدامة للسياحة كوسيلة لتنمية الشباب والقضاء على الفقر.**

<u>دور صندوق التنمية المحلية فى مواجهة الفقر للفئات الأولى بالرعاية [2]:</u>

- **زيادة النشاط الإقتصادي للقرية المصرية عن طريق التوسع في المشروعات الإنتاجية لمواطني القرية وتعبئة الموارد المحلية.**
- **رفع كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة أو الراغبين في دخول مجال التشغيل الذاتي.**
- التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل
- العمل على زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين.
- دعم إقتصاديات القرية من خلال المساهمة في التصنيع الريفي.

الخاتمة:

تولي القيادات السياسية والحكومة المصرية اهتماماً كبيراً برفاهية جميع المصريين ويظهر ذلك الاهتمام جلياً في الخطط القومية والبرامج المختلفة التي تنتهجها الحكومة المصرية ووضع السياسات التي تستهدف التركيز على حقوق المواطن المصري في الحصول على خدمات التعليم، والصحة، والرعاية والمواطنة. و قد أعلن السيد الرئيس مراراً أن هناك حاجة ملحة لمنظومة جديدة للتنمية تضع الإنسان في محور العملية التنموية وتعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، وتقوم بالحفاظ على فرص للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وبناء على هذا شهدت القاهرة فعاليات مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة لبحث مجموعة من المقترحات الحكومية لمواجهة المشكلات التي تواجه أكثر من 14 مليون مواطن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد ، ويتواجدون في الف قرية مصرية توصف بالقرى الأشد فقراً (الفئات الأولى بالرعاية) والتي تعيش في المناطق العشوائية، بما لديها من نقص في الخدمات الأساسية التي تتطلب سرعة التدخل للحد من الفقر وتحقيق الحماية الاجتماعية لتلك الفئات .

ومع هذا فإن تطبيق السياسات الاجتماعية الجديدة سوف يتطلب مراجعة للبرامج والسياسات الاجتماعية بهدف إعداد برنامج تفصيلي يوضح الرؤية الجديدة للسياسات الاجتماعية إلى برامج محددة ذات إطار زمني تستلزم الاتفاق على التوجه الجديد للسياسات الاجتماعية المتكاملة بحيث يساند هذه الرؤية اتفاق ودعم سياسي و مجتمعي واضح.

ومن الملاحظ أن تلك السياسات والتطورات المنشودة تظل حبراً علي ورق ، وتتصف بعدم الوضوح وعدم التنفيذ علي أرض الواقع ، وأن خطط الحكومة المصرية في مواجهة الفقر وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية تشكل عاقبة أمام التنفيذ بسبب غياب المشاركة المجتمعية وعدم مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية المتكاملة

وبناء على ذلك فأن السياسة الاجتماعية تتصف بفقدانها لروح العمل المتكامل مع بقية السياسات التنموية وفقدانها للوحدة الموضوعية وهذه السياسة خلت من عناصر مهمة مثل التعليم والصحة والسياسة السكانية وسياسات التشغيل والرعاية الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي للفئات المهمشة، وتحقيق الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر واتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني في مشاركة الحكومة في وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية.

لذلك السياسة الاجتماعية لا تعكس طموحات واحتياجات تنمية الوطن وتحسين وتطوير أوضاع فئاته المحرومة وشرائحه الاجتماعية، وهي ليست اكثر من برنامج دعائي يتضمن مجموعة من الشعارات والهتافات السياسية الصارخة والفارغة، وهي سياسة يمكن ان تصلح لأي شيء وكل شيء إلا أن تكون اجتماعية انسانية تختص بحقوق واحتياجات وطموحات الفئات الأولى بالرعاية .

وهذا يدل على أن السياسة الاجتماعية المتكاملة ليست نابعة من خصوصية المجتمع المصري ولكنها عبارة عن مخطط وضعه البنك الدولي وتم تنفيذه في دولة المكسيك والبرازيل وتم أتفاق الجانبين (الحكومة المصرية والبنك الدولي) على ضرورة التوصل إلى صياغة مناسبة

للإصلاح بما يتفق مع أوضاع الفقراء في مصر والجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة بشكل أكبر وهذه الجهود ركزت على الجوانب الأقتصادية على حساب الجوانب الاجتماعية ولم تراعي التشابك والتداخل بين مشكلات المجتمع المصري الفقير، مما يعمل على عدم توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة .

تأتى السياسات الحكومية لمواجهة الفقر والتى ماهى إلا جزء مكمل للسياسات التى تسببت فى أنتشار المناطق العشوائية وزيادة حدة الفقر بها ، بحيث تهدف السياسة الحكومية إلى حل مشكلة الفقر وتنمية المناطق العشوائية ولكنها تضر بالجزء الأعظم من السكان والمتمثل فى الفئات المحدودة الدخل ، أما تمكين الفقراء لصالح الدفاع عن أنفسهم فينبغى أن ينطلق من منظور مغاير ينظر إلى جوهر القضية والأسباب الأساسية الكامنة وراء تواصل عملية الإفقار مما يستوجب السعى إلى التأثير فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وإلى تعظيم قدرة الفقراء على الدفاع عن أنفسهم من ناحية أخرى .

وقد أدى انسحاب الدولة بشكل كامل من مجال إنتاج المساكن المدعمة، وتفويض القطاع الخاص والذي تحول إلى الإنتاج الرأسمالى الموسع فى شكل أحياء متكاملة، وأبراج. وهى وحدات باهظة التكلفة أسعارها لا تتناسب إلا مع القلة فى قمة المجتمع ، بسبب الارتفاع الباهظ فى أسعار أراضى البناء داخل الكتلة العمرانية وارتفاع مماثل فى أسعار الوحدات السكنية. مع ذلك أصدرت الحكومة قانوناً خاصاً بتنظيم العلاقات الايجارية فى العقارات يقضى بتحرير القيمة الايجارية التي اتجهت للارتفاع الشديد وتحديد مدة العقود. وأدى هذا كله إلى أزمة متفاقمة فى الإسكان مما أدى إلى زيادة رقعة المناطق العشوائية.

ويأخذ على منهج التعامل مع قضية الفقر والتهميش فى المجتمع المصرى وهو منهج التقليل من الأعراض الجانبية لدعم وإنجاح سياسات التكيف ، ويمكن الإشارة إلى أن ما يعتبره المستفيدون من سياسات التكيف ، وهم أصحاب رأس المال العالمى ورأس المال المحلى المرتبط بهم - مجرد أعراض جانبية أو ثانوية، يعتبره المضارون من تلك السياسات – وهم الغالبية العظمى من السكان فى مصر(الفقراء) - عوامل مهددة لظروف معيشتهم وحياتهم .

وبناء على ذلك يجب التعامل مع مشكلة الفقر باعتبارها مشكلة اقتصادية إجتماعية في المقام الأول تتطلب البحث عن سياسات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وعدم التعامل معها من المنظور الانساني فقط ، وضروة اشراك مؤسسات المجتمع المدنى والمواطنين في مواجهة مشكلة الفقر بالمناطق العشوائية. من خلال تحرير عقد إجتماعي جديد يمد الجسور بين المواطن والدولة وينظم العلاقة بينهما من خلال تدعيم الثقة المؤسسة على الإحترام المتبادل الذي يؤكده اهتمام الدولة بالمواطن وهمومه ومشكلاته .

المراجع

(١) وزارة التضامن الاجتماعي : نحو سياسات اجتماعية متكاملة في مصر ، 2007 ، ص3 .

(١) إيزابيل أوربتز : السياسة الاجتماعية ، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، 2007 ، ص 37 .

(١) أحمد دسوقي محمد ، مبارك مبارك أحمد : سياسات الضمان الاجتماعي ، منتدي السياسات العامة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

(١) منى عطية خزام: شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء ، مرجع سبق ذكره ص: ٤٧٨.

(1) Jean Olivier. Schmidt, other :Linking up Social Protection Systems in Compostela Group of Universitles , 2004, p. 15

Developing , (2) Lucie Paquy : European Social Protection Systems in Perspective by the Countries Eschbon , 2005 .p. 4

(1)Bots Wana Federation of Trade Unions (BFTU): Social Security and Social Protection in Bots Wana , Position Paper, 2007, p. 15

(2)Armanda Barrientos : Social Protection and Poverty, Research Institute for Social Development , United Nations , 2010, p. 4

(3) M. Jurada : An Integrated Study of Selected Social Safety Net Policies and Programmes in Asia and the Pacific, Part fine, 2000, p. 21

(1) حسن حمود : العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص13: 14

(١) اسماء إسماعيل : شبكة الأمان الاجتماعي ويناء رأس المال الاجتماعي بالمجتمع الريفي رسالة ماجستير و غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ٢٠١١) ص: 11.

) منى عطية خزام: شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 43.

(2)Mareel Burs ztyn : From Social Protection to Environmental Protection Projection Volume 8, Mit Journal of Planning Urban , 2008 , P: 99

(١) عبد الخالق عفيفي : شبكات الأمان الاجتماعي في مصر كاليات لتحقيق الأمن الإنساني للفقراء في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المحلية (مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٠) ص ص: 54 : 56.

(١) عبد الخالق عفيفي : شبكات الأمان الاجتماعي في مصر كاليات لتحقيق الأمن الإنساني للفقراء في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وإنعكاستها المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: ٠٩ : ٥٧.

(١) Jean Olivier. Schmidt, other :Linking up Social Protection Systems in Developing , Countries Eschbon , 2005 .p. 4

(١) مني عطية خزام : شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء ، مرجع سبق ذكره ، ص: 47.

(١) سميرة إبراهيم دسوقي : إسهامات شبكة الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية (بحث منشور ، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٣١، ج ٧، ٢٠١١) ص: ١٧.

1) Ugo Gentilini and Steven Were Omamo : Unveiling Social Safety Nets, Paper, 2009 , (

p212

(١) مني عطية خزام : شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48.

(١) المؤتمر الوطني: محاور السياسات المطروحة على المؤتمر ، القاهرة ، 2007، ص ص 3-8 .

(١) تقرير النمية الإنسانية العربية 2009 : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، المكتب الأقليمى للدول العربية ، 2009 ، ص 133.

(١) وزارة التضامن الاجتماعي : السياسة الاجتماعية المتكاملة بين المفهوم والتنفيذ ، مرجع سبق ذكرة ، ص 4.

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي : السياسة الاجتماعية المتكاملة ،اللجنة الاقتصاددية والاجتماعية لغرب آسيا ، إسكوا ، 2008 .

(١) وزارة التضامن الاجتماعي : نحو سياسات أجتماعية متكاملة في مصر، 2007 ،

(1) أحمد دسوقي محمد ، مبارك مبارك أحمد: مرجع سبق ذكرة ، ص 62.

(١) السيد عبدالفتاح عفيفي : دور الفقراء والدولة والمجتمع المدني في مواجهة الفقر لتحقيق العدالة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكرة ، ص 131.

(١) هدى محمود حجازي : ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة (بين الأنتشار والمكافحة الوهمية) ، القاهرة ، 2004، ص 3.

(1) مصطفى الحسيني النجار : الخدمة الاجتماعية ومشكلة الفقر في إطار عصر العولمة ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السادس ، الفقر وحقوق الأسرة – آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، 2007، ص 487.

(١) تقريرالتنمية البشرية في مصر 2008: العقد الاجتماعي في مصر (دور المجتمع المدني) ، معهد التخطيط القومي ، 2008، ص 15-16.

(١) تقرير التنمية البشرية للعام 2003: أهداف التنمية للألفية ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003،ص 67.

(1) مديحة مصطفى فتحي : ثقافة الفقر والعنف الاسري معالجة من منظور الخدمة الأجتماعية ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السادس –الفقر وحقوق الاسرة آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية ، 2007، ص 446.

(١) لمزيد من الاطلاع :-

- طارق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي (البطالة ، الفقر ، التفاوت في توزيع الدخل) ، المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007.

- معهد التخطيط القومي: تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (194) ، 2006 ، ص17 .

- عبد الفتاح الجبالي: مستقبل نظم التأمينات الاجتماعية في مصر ، العدد (2) ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، 2007 .

- إيمان بيبرس : مرجع سبق ذكره ، 2002 .

- عبد النبي أحمد عبد النبي : دور الصادرات المحلية في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، 1996 .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ، 2007

- معهد التخطيط القومي: المعاشات والتأمينات في ج م .ع (الواقع وإمكانيات التطوير) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، 2006 .

- ماريا سابرينا دي جوبي ، ألينا نسبوروفا : نحو توازن جديد بين مرونة سوق العمل وضمان التشغيل في مصر وفي نحو سياسة التشغيل في مصر ، مكتب العمل الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، خبرة 2005 .

- إقبال الأمير السمالوطي : دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية ، بحث منشور في مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد (12) ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، 2001 .

(1) علي المصلحي : الاستهداف لرفع الكفاءة والفاعلية ، وزارة التضامن الاجتماعي – مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة ،2009.

(2) عبد العزيز عبداللة مختار : التخطيط لمواجهة مشكلة الفقر على المستوى المحلي ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن عشر – الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهداف الالفية ، كلية الجدمة الاجتماعية ،جامعة الفيوم ، 2007، ص 7.

(3) مريم إبراهيم حنا : الفقر وعمالة الأطفال ، مرجع سبق ذكرة ،2007 ،ص ص 18-19.

(2) محمد صفوت سالم : دور الهيئات الدولية في مواجهة الفقر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السادس – الفقر وحقوق الأنسان آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية ،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،القاهرة،2007،ص 356.

(١) إبراهيم إبراهيم ريحان : دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في مواجهة الفقر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السادس – الفقر وحقوق الأسرة آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،القاهرة،2007،ص 19.